"تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ علي الأراضي والمياه "

(دراسة تطبيقية علي قناطر نجع حمادي)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد صفوت محمد حسانين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات التعاونية والعلوم الإدارية . جامعة عين شمس ١٩٩٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٠

"تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ علي الأراضي والمياه "

(دراسة تطبيقية علي قناطر نجع حمادي)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد صفوت محمد حسانين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات التعاونية والعلوم الإدارية . جامعة عين شمس ١٩٩٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/ أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/عزت محمد سليمان

أستاذ علوم الأراضي والمياه . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣- د./محمد حسن عامر

أستاذ غير متفرغ بمعهد بحوث الصرف ورئيس اللجنة القومية للري والصرف ومستشار المركز القومي لبحوث المياه

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١٠

موافقة مجلس المعهد

/ / ٢٠١٠

موافقة الجامعة

/ / ٢٠١٠

٢٠١٠

صفحة الموافقة علي الرسالة

"تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ علي الأراضي والمياه "

(دراسة تطبيقية علي قناطر نجع حمادي)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد صفوت محمد حسانين

بكالوريوس المعهد العالي للدراسات التعاونية والعلوم الإدارية . جامعة عين شمس ١٩٩٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئة

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/ أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عزت محمد سليمان

أستاذ علوم الأراضي والمياه . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/ إبراهيم نصار سالمان

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة جامعة عين شمس

٤ – ا.د/محمود محمد إبراهيم

أستاذ علوم الأراضي والمياه . كلية الزراعة جامعة طنطا

٢٠١٠

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا

إنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾

إهداء

أهدى هذا الجهد لوالدي ووالدتي – أطال الله في عمرهما – ولزوجتي التي تحملت كثيراً لكي توفر لي المناخ المناسب، الذي مكنني من تحقيق ما أملته من طموحات، وأولادي الذين لهم نصيب في هذا الجهد، فأشكرهم على ذلك وأقدم هذا العطاء إهداءً لهم.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على نعمته فقد تم بعون الله وتوفيقه إتمام هذه الرسالة، ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وكل مشاعر الحب والوفاء بالجميل وخالص التقدير لمن أجرى الله الخير على أيديهم من أساتذتي الذين كان لهم الفضل المباشر في متابعة وتوجيه وإخراج هذا البحث والإشراف عليه في جميع مراحله من خلال إسهاماتهم الفعالة وتوجيهاتهم العلمية.

ويسعد الباحث أن يتقدم بعميق الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.

كما أتقدم بكل الاعتزاز والتقدير والشكر إلى الأستاذ الدكتور/ عزت محمد سليمان الأستاذ بقسم العلوم الزراعية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس.

ويغتنم الباحث هذه الفرصة ليتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد حسن عامر أستاذ غير متفرغ بالمركز القومي للبحوث المائية.

الذين لم يدخروا وقتاً أو جهداً أو علماً أو نصيحة إلا وقدموها للباحث مما كان له عظيم الأثر في إنجاز هذه الرسالة بصورتها الحالية فتعجز كلمات الثناء والتقدير أن توفيهم حقهم فجزاهم الله خير الجزاء.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر لكل من السيد الأستاذ الدكتور إبراهيم نصار سالمان أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس والسيد الأستاذ الدكتور محمود محمد إبراهيم أستاذ طبيعة الاراضى والعلاقات المائية بكلية الزراعة جامعة طنطا واللذان تشرفت بوجودهما في لجنة الحكم على الرسالة.

وأخيراً يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الرؤساء والزملاء بالعمل لتشجيعهم الدائم للباحث وإلى كل من مد يد العون للباحث ولم يسع المجال لذكر أسمه.

ويتشرف الباحث بان يتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لأصحاب الفضل في تربيتي ورعايتي والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما وأمدهما بوافر الصحة والسعادة جزاء ما تحملوه من العناء والمشقة وكان لتشجيعها الأثر الفعال في التغلب على المتاعب ومواصلة السير في طريق البحث والى هؤلاء جميعاً وغيرهم ممن لم أذكر كل تقدير وإعزاز.

الباحث

محمد صفوت محمد

المستخلص

الاسم: محمد صفوت محمد الدرجة: ماجستير العلوم البيئية

عنوان الرسالة: تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ على الأراضي والمياه دراسة تطبيقية على قناطر نجع حمادي،

رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، ٢٠١٠.

لازال القطاع المائي يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد القومي في مصر رغم القصور النسبي الذي تعرض له فهو القطاع الذي يحمل عبء توفير الغذاء لكافة السكان حتى في ضوء عدم تحقق الاكتفاء الذاتي وزيادة الواردات الزراعية وكبر الفجوة الغذائية ودعم الصادرات الزراعية وهو القطاع الذي يعمل على توفير السلعة الحرة اللازمة للعديد من الزراعات والصناعات الهامة.

وقد استهدفت الدراسة التعرف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المائية المتاحة مع التركيز على الآثار الاقتصادية البيئية للمنشآت المائية الضخمة المقامة على المصدر الرئيسي للمياه وهو نهر النيل والتعرف على الأحجام التي يتحقق معها أعلى جدارة إنتاجية واقتصادية، والتعرف على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المتأثرين بمثل هذه المشروعات لعينة الدراسة.

واشتملت الدراسة على خمسة فصول رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والمشكلة والهدف والطرق البحثية ومصادر الحصول على البيانات والملاحق وموجز باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية ويتناول الفصل الأول القانون ومشروعية إقامة مشروعات ضبط النيل من خلال مفاهيم البيئة ودور المنظمات الدولية في حمايتها والمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئة وكذا الخطة القومية التشريعية لحماية البيئة المصرية بينما يتناول الفصل الثاني عرضاً للعوامل الحاكمة لإقامة مشروعات ضبط النيل من خلال إيضاح إيرادات نهر النيل ومحدوديته وعلاقته بالأمن المائي والاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للوطن أما الفصل الثالث يتناول تطور وآثار مشروعات ضبط النيل والقيمة المضافة والآثار الاقتصادية البيئية ومعالجتها لمشروعات ضبط النيل وأخير يتناول الفصل الرابع تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن مشروعات ضبط النيل من خلال دراسة تطبيقية على قناطر نجع حمادي بينما الفصل الخامس يشتمل على ملخص النتائج والتوصيات وذلك بالاضافه إلى ملاحق تحتوى على عدد من استمارات الاستبيان .

وقد أوضحت النتائج أن هناك آثار ايجابية لهذا المنشأ الضخم مثال ذلك إنتاج الكهرباء النظيفة كما أظهرت الدراسة أن هناك سلبيات مثل ارتفاع المياه الجوفية وضرورة ترشيد استخدام المياه للتوسع في الأراضي الزراعية والزراعات من المياه والمنشأ في حد ذاته كفء في عدم إهدار المياه فحجم المدخلان يساوى حجم المخرجات.

الكلمات المفتاحية :قناطر نجع حمادي ، مشروعات ضبط النيل ، الموارد الاقتصادية ،

ملخص الرسالة

تمهيد:

لازال القطاع المائي يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد القومي في مصر رغم القصور النسبي الذي تعرض له فهو القطاع الذي يحمل عبء توفير المياه لكافة السكان والزراعات ودعم الصناعات وهو الذي يعمل على توفير المياه اللازمة للعديد من الصناعات الهامة ونظراً لزيادة الكثافة السكانية والضغط السكاني على مرافق البنية الأساسية وعلى استغلال الموارد المتاحة مما يؤدى بالتالي لحدوث خلل واضح وشديد في النسب السكانية، ولقد استلزم ذلك إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ على الأراضي والمياه أو ما يسمى بالخزانات والقناطر الكبرى، ويعد ذلك أحد محوري التنمية الزراعية في مصر حيث يضيف المزيد من الأراضي الزراعية لإجمالي المساحات المزروعة في مصر بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج لعدة فئات من العاملين والعمل على تخفيف حدة الضغط السكاني على الرقعة الزراعية المحدودة بالأراضي الجديدة.

وأصبح عدم الاستخدام الرشيد والحكيم للموارد المائية المتاحة بل، وعدم حفظها وصيانتها بما هو لازم في هذا الشأن في ظل محدوديتها وندرتها الشديدة ، وفى بعض الحالات فالاستخدام لمورد الماء إما أنه يتسم بالندرة لعدم توافر بعض الموارد مثل الأراضي والمياه في الكثير من الحالات أو بالتكثيف المتزايد غير المبرر إلا بهدف زيادة الإنتاج مهما بلغت التكلفة، وقد استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن إقامة مشروعات ضبط النيل للحفاظ على الأراضي والمياه كهدف رئيسي ينبثق عنه بعض الأهداف الفرعية المتمثلة في الوصول إلى الأهمية الاقتصادية للموارد المائية فى البنيان الاقتصادي المصري وأثر استغلال تلك الموارد على البيئة، كما تستهدف الدراسة الوقوف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المائية المتاحة لأهم المشروعات المائية مع التركيز على الآثار موضع الدراسة والتعرف على الأحجام التي يتحقق معها أعلى جدارة إنتاجية واقتصادية بالإضافة إلى التعرف على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المتأثرين بالمشروع.

تهتم هذه الرسالة بتحليل الآثار الاقتصادية للبيئة(تأثيرات ومعالجات) الناجمة عن إقامة مشروع قناطر نجع حمادي الجديدة من خلال مفهوم التنمية المستدامة والذي يحقق:

١- تأمين تنمية اقتصادية تعنى باحتياجات مصر المائية دون إخلال بمتطلبات الأجيال المقبلة.
٢- تأمين مردود اجتماعي إيجابي من خلال تهيئة الظروف المثلى لإنشاء مجتمعات إنتاجية جديدة يكون لها صفة الاستدامة وذلك من خلال تعظيم الارتباط التاريخي المصري بنمو المجتمعات الحضارية على ضفاف نهر النيل.
٣- العمق الاستراتيجي لمصر من خلال تأمين الاستثمارات الهائلة المشيدة بالفعل على مجرى نهر النيل مثل السد العالي.

واستكمالاً لهذا الإطار تهتم الرسالة بالتعرف على أثر البعد البيئي على مركز المشروع بالمنطقة ورؤية واتجاهات المحيطين بالمشروع(العاملين، القاطنين، المستثمرين، ...) نحو أهم العوامل التي تحدد مدى أهمية

المشروع من الوجهة الاقتصادية... إضافة إلى أهمية نظم الإدارة البيئية في تحقيق أكبر عائد اقتصادي للمشروع ورضا عنه.

وفيما يلي ملخص لفصول الرسالة :

بالنسبة للفصل الأول بعنوان (القانون ومشروعية إقامة مشروعات ضبط النيل)قد لا يكون تشريع قوانين بيئية فقط هو الأسلوب الأمثل للحد من التلوث لضمان تنمية مستدامة، وإنما لا بد أن تكون متكاملة مع استراتيجيات التنمية المستدامة بما فيها من مبادرات اقتصادية وتكنولوجية، لهذا يفترض بالتشريعات البيئية أن تضع معايير لبعض الأنشطة (مثل الحد من التلوث لكل من الهواء والماء والتربة)، وأن تنظم بعض النشاطات الاقتصادية. وتشمل التشريعات البيئية مجموعة من المواضيع، مثل تخطيط استخدام الأرض (بما في ذلك التخطيط الحضري والتجمعات السكانية) وتقييم آثار المنشأة على الوضع البيئي المحيط وتشريعات ضريبية على منتجي الملوثات، وهذه الإجراءات بحد ذاتها مهمة وضرورية، ولكنها قد تعيق التنمية إذا لم تربط مع العناصر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ذات العلاقة. وفي جميع الأحوال هناك ضرورة لوجود جهاز فعال لرصد وتقييم جميع السياسات والإجراءات السالفة الذكر .

ويتكون الفصل من ثلاث مباحث (يأتي المبحث الأول تمهيداً للتعريف بالمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالبيئة من كافة جوانبها اللغوية والاصطلاحية العلمية والقانونية منها، ثم يوضح هذا المبحث إلى أي مدى وصلت إليه مشكله التلوث ، وقد أثار تساؤلا وهو هل إضافة منشأ ضخم مثل القناطر (منشأ صناعي) إلى نظام طبيعي مثل نهر النيل (منشأ طبيعي) يعتبر تلوثا ؟ .وما هي أبعادها وآثارها، ثم ما هي الاتجاهات التي ظهرت لمعالجة فكرة التلوث بشتى أنواعه(هواء،ماء،تربة).

يأتي المبحث الثاني للتعرف على أحد المبادئ العامة في القانون الدولي ثم التعرض للصعوبات التي تعترض تطبيق القواعد التقليدية للمسئولية الدولية في مجال حماية البيئة وعرض للحلول المناسبة التي تعترض تطبيق هذه القواعد (عقوبات رادعة) وعرض للهيكل القانوني الدولي والإطار القانوني لتنظيم وضبط نهر النيل باعتبار مصر دولة مصب لعدد من دول حوض نهر النيل وإيضاح لمنظومة البيئة وأهمية دور التشريع وملخص للمواثيق الدولية في حماية البيئة و التي في ظلها تم إقامة مشروع قناطر نجع حمادي الجديدة

يحاول الباحث في المبحث الثالث استعراض الفلسفة التشريعية المصرية والتي في ضوئها تم إقامة قناطر نجع حمادي الجديدة والتي يصبغ بها المشرع الحماية للمشروعات المائية مستخدما العديد من التشريعات البيئية التي تكون في مجملها ما يعرف بالقانون البيئي . ويرى الباحث إنه وإن كان هذا المحور التشريعي يضيف دورا جديدا إلى الفكر البيئي حيث يجعل صيانة البيئة وإدارة مواردها أمرا واقعيا يتوفر لها الأساس التشريعي كما يؤكد هذا المحور انه لا يمكن تفعيل السياسات البيئة دون وجود إطار تشريعي يضع أسس حماية وإدارة البيئة ، إلا أنه توجد العديد من المعوقات التي تحد من فعالية هذه التشريعات البيئية في حماية البيئة الخاصة بمثل هذه المشروعات موضع الدراسة وقد ذكر الباحث أهم هذه المعوقات.

وقد اشتملت الدراسة النظرية للبحث على فصلين (الثاني و الثالث)، حيث تناول الفصل الثاني تحت عنوان(العوامل الحاكمة لإقامة مشروعات ضبط النيل) من خلال مبحثين فيما يلي:

يهدف المبحث الأول إلى استعراض روافد نهر النيل وإيراده من منابعه المختلفة حتى مصر حيث أن مصر هي دولة المصب وتتميز بمحدودية كميات المياه الواصلة إليها ومن هنا كانت الحاجة إلى إقامة مشروعات ضبط النيل "قناطر وخزانات تقوم بحجز المياه في مجرى نهر النيل" للتحكم والرشادة في استخدام مياه النهر الواصلة المحدودة ... "وهذا مما أدى إلى ضرورة التوسع في مشروعات ضبط النيل"

ويأتي المبحث الثاني يلخص التعرض لمشكلة تزايد السكان ومن ثم دفع عمليات التوسع الزراعي لمواجهة هذه الزيادة ثم عرض للنظام البيئي لنهر النيل وجغرافيته ودوره في الأمن المائي والاستقرار الاقتصادي ووضع مصر المائي بالنسبة لنهر النيل وتحديد كميات الموارد المائية المتاحة (التقليدي منها والغير تقليدي) والنسب المئوية لاستخدام هذه الموارد في القطاعات المختلفة والموقف المائي لمصر عموما حتى عام ٢٠٢٥ (موارد واستخدامات) والميزان المائي على المستوى القومي ... ثم عرض لاتجاهات الماضي للاستفادة بمياه النيل عن طريق التخزين في أعالي النيل حتى مصر..." وهذا مما أدى إلى ضرورة التوسع في مشروعات ضبط النيل"

وتناول الفصل الثالث تحت عنوان (تطور وآثار مشروعات ضبط النيل)من خلال مبحثين فيما يلي:

يهدف المبحث الأول إلى التعريف بماهية مشروعات ضبط النيل وتقسيماتها ثم عرض لطبيعة النهر والحاجة إلى التخزين وعرض تاريخي لتطور فكرة الحاجة إلى تخزين مياه نهر النيل على ذات النهر.

ويأتي المبحث الثاني يلخص ويعرض تفاصيل عن فكرة إنشاء القناطر على وجه الخصوص كأحد المنشآت الهندسية التي تقوم بوظيفة حجز المياه على نهر النيل محققة هدف أو أكثر من توفير مياه الري أو توليد الكهرباء وتحسين الملاحة النهرية ، ثم عرض لأهم القناطر في مصر وبياناتها و ما أضافته هذه القناطر من قيمة مضافة للعمليات الاقتصادية والتوسع في إنشائها، وعرض تفصيلي للآثار البيئية المحتملة والناجمة لإقامة هذه النوعية من المشروعات على نهر النيل وإجراءات تخفيف هذه الآثار.

وبالنسبة للدارسة الميدانية (فصل رابع) تحت عنوان (تقييم الآثار الاقتصادية البيئية الناجمة عن مشروعات ضبط النيل – دراسة تطبيقية على قناطر نجع حمادي الجديدة) فقد اشتملت على ثلاث مباحث

يهدف المبحث الأول إلى وصف عام للمشروع.

بينما يقوم المبحث الثاني على وصف للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية

والمبحث الثالث يهتم بعرض التأثيرات الناجمة عن المشروع وطرق معالجتها

ومن خلال استمارات الاستقصاء اللاحقة تم الاستفسار عن المتغيرات التالية من خلال الأسئلة الموجه للمسئولين المعنيين بشئون البيئة في مجتمع البحث التعرف على أدائهم واتجاهاتهم نحو المتغيرات التي تتناول ما يلي:

- العلاقة بين إقامة القناطر الجديدة والأثر على الأراضي والمياه ومتغيرات الخبرة والفئة الوظيفية.
- العلاقة بين إقامة القناطر الجديدة والأثر على الدخل ومتغيرات الخبرة والفئة الوظيفية.
- درجة وعى هؤلاء المسئولين واتجاهاتهم بالنسبة لدوافع المشروع وأهمية الإدارة البيئية.

- الدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي فى إقامة هذه المشروعات وأهمية مثل هذه المشروعات.

ووفقا للنتائج الإحصائية التي أسفر عنها التحليل الإحصائي للعينة الممثلة لمجتمع البحث فقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- نجاح نظام الإدارة البيئية المطبق في المشروع في معالجة عدد من المشاكل الرئيسية التي واجهت تنفيذ المشروع والتي تمثلت في زيادة منسوب المياه الجوفية ونقل مخلفات المشروع والبدء في البحث عن حلول جدية لمشاكل الري وارتفاع منسوب المياه الجوفية والاستغلال الأمثل لموقع المشروع ومعسكرات العمل.
- فعالية نظام الإدارة البيئية المطبق في موقع المشروع وإسهامه في تحسين ظروف العمل الداخلية وقد تمثلت مظاهر ذلك في إقامة قرى جديدة وتمهيد للطرق واستزراع بعض المناطق وزيادة فرص العمل وارتفاع مستوى عمليات تشغيل النقل النهري والبرى وزيادة الرقعة الزراعية عبر التوسع الأفقي.
- أهمية تطوير البعد الخاص بالبيئة الخارجية فى إطار سياسة المشروع تفعيل جهود المنفذين فى هذا المجال لتحقيق نتائج ملموسة تجاه كل من العاملين والمجتمع المحيط بالمشروع.
- تتمتع مثل هذه المشروعات بطبيعة الازدواجية حيث تنظر للبعد البيئى من منظور ضيق تراعى فيه تحقيق الالتزام بقوانين الحفاظ على البيئة وتلافى تطبيق الغرامات أو فرض مخالفات عليهم فقط ولكن حينما يتعلق الأمر بعوامل اقتصادية مباشرة يغيب البعد البيئي وتراجع أهميته وهو ما لا يحقق هدف النظام ويثبت ضعف السياسات البيئية لمثل هذه المشروعات.
- أن الدافع الرئيسي لتطبيق نظام الإدارة البيئية بتلك المشروعات يتمثل فى السعي نحو تطبيق القوانين الخاصة بالحفاظ على البيئة وتنفيذ خطة الالتزام البحثي.
- أن العوامل الرئيسية المحددة لتنفيذ مثل هذه المشروعات يتمثل فى توفير المقننات المائية لعمليات توسعة الرقعة الزراعية – تخفيف الأحمال المستقبلية لحجز المياه عن السد العالي – استبدال المشروعات القديمة بأخرى جديدة....
- فشل سياسات المشروع نحو أهمية المشروع في أعمال الدعاية والترويج لها وضعف الجهود الخاصة بالربط بين نظام الإدارة البيئية والمطبق والجهاز التسويقي حيث أن للمشروع بعد اقتصادي فى مجال السياحة والزراعة.
- أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي فى مثل هذه المشروعات يتمثل فى القاعدة الزراعية القوية التي تتمتع بها مصر و مثل هذه المشروعات تساعد على زيادة الاقتصاد الزراعي حيث يرى نحو ٥٠٪ من حجم العينة أن هذا هو العامل الأكثر أهمية للاستثمار الأجنبي فى مثل هذه المشروعات.
- وجود ارتباط شديد بين هذه المنشآت والبيئة على المستوى الدولي حيث تبادلت كل من التشريعات البيئية على المستوى الدولى الإشارة إلى البعد الإنساني وأثاره البيئية ووضعت نصوصاً ملزمة لأطرافها بإتباعها سعياً نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق مبدأ التنمية المستدامة.

في ضوء النتائج السابقة أمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في علاج أوجه الخلل والقصور في كافة الموضوعات التي تناولها هذا البحث وأهمها:

- **أهمية العمل على تطوير سياسات الحفاظ على أهمية مخاطر البعد المرتبط بالبيئة الخارجية وتفعيل جهود المشروع في هذا المجال لتحقيق نتائج ملموسة يتم من خلال اكتساب ثقته.**
- **وضع برامج عمل تغذية مرتبطة بجداول زمنية ملزمة توضح المبادرات التي تخطط بها هذه المشروعات في مجال الحفاظ على البيئة الخارجية والمجتمع المحيط على أن تلتزم بعرض نتائجها بوضوح من خلال الإعلان والأعلام.**
- **أهمية القضاء على الفجوة الفكرية والثقافية الموجودة لدى العاملين بمثل هذه المشروعات نتيجة للفصل بين مجموعة العوامل الاقتصادية والخدمية المرتبطة بنشاط المشروع ومجموعة العوامل البيئية.**
- **أهمية الترويج لمخرجات مثل هذه المشروعات في مجال الحفاظ على البيئة وتطوير نظام الدعاية والإعلان بالشكل الذي ينمى قبول هذه المشروعات ويعكس سياسة المشروع البيئية وينمى الوعي لدى المواطنين بأهميتها.**
- **أهمية إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة بين مصر ودول حوض نهر النيل المختلفة ودراسة الآثار الحالية والمحتملة لها على قطاعاتها البيئية مع الحرص على تحقيق الربط بين التشريعات والقوانين المنظمة لكل من الإنشاءات والبيئة في مصر.**

العمل على إشراك الخبراء المعنيين بالبيئة في مصر ضمن وجود التفاوض واللجان المشتركة حرصا على وضع رؤية شاملة للسياسة الاقتصادية ببعديها الخارجي والداخلي.

فهرس المحتويات

رقم

ملخص الرسالة ..... أ– ن

مقدمة الرسالة

- تمهيد ٢
- موضوع البحث ٣
- أهمية البحث ٤
- أهداف البحث ٥
- تساؤلات الدراسة ٥
- فرضيات البحث..... ٦
- منهج البحث وإجراءاته.(تنظيم فصول البحث ، مجتمع البحث ، بيانات الدراسة ، المتغيرات ٦
- حدود البحث المكانية مشروع قناطر نجع حمادي الجديدة ١٢

الفصل الأول: البيئة ودور القانون في حمايتها ومشروعية إقامة مشروعات ضبط النيل

المبحث الأول: مفهوم البيئة ودور المنظمات في حمايتها

- مقدمة.....
- ماهية البيئة(مفهوم البيئة في اللغة العربية – مفهوم البيئة في الاصطلاح – مفهوم البيئة في العلوم) ١٦
- أبعاد مشكلة التلوث..... ١٨
- أنواع التلوث ذات الاهتمام الدولي..... ٢١
- الاتجاهات المختلفة في حماية البيئة..... ٢٢
- وسائل الحماية من التلوث..... ٢٣
- الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لمعالجة التلوث ٢٣
- إجراءات حماية البيئة في مصر..... ..... ٢٥

المبحث الثاني: القوانين والمسئولية الدولية فى حماية البيئة ٢٧

- الصعوبات التي تعترض تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية الدولية في مجال حماية البيئة والحلول المناسبة..... ٢٨
- مصر والهيكل القانوني العالمي.....
- منظومة الحماية البيئية وأهمية التشريع..... ٢٩
- المواثيق الدولية في حماية البيئة ٣١

- مبادرة حوض النيل..... ٣٥
- أهم الاتفاقيات الدولية التى أبرمت في مجال حماية البيئة..... ٣٦

المبحث الثالث: الخطة القومية التشريعية لحماية البيئة المصرية ٣٦

- التطور التاريخي للتشريعات المصرية في مجال حماية البيئة..... ٣٨
- إطار أعمال القانون القومي..... ٤٠
- أهم القوانين التي في ظلها تم إنشاء قناطر نجع حمادي ٤٠
- قوانين إدارة الموارد المائية ٤١
- قوانين الزراعة والصيد ٤٢
- قوانين حفظ وحماية الموارد الطبيعية..... ٤٥
- قانون حماية البيئة..... ٤٦
- معوقات تطبيق التشريعات ٤٨
- خلاصة..... ٤٩

الفصل الثاني: العوامل الحاكمة لإقامة مشروعات ضبط النيل ٥٠

المبحث الأول : إيرادات نهر النيل ومحدوديته ٥٥

- مقدمة ....
- روافد نهر النيل وإيراده من منابعه المختلفة .....
- مصادر الإيراد الطبيعي عن هضبة البحيرات الاستوائية(بحيرة فيكتوريا- نيل فيكتوريا-بحيرة كيوجا -بحيرة جورج- ٥٧

بحيرة ادوارد – نيل البرت – بحر الجبل –منطقة سدود بحر الجبل حوض بحر الغزال) ٥٨

- مصادر الإيراد الطبيعي عن جبال أثيوبيا (نهر السوباط – النيل الأزرق-نهر عطبرة – النيل الرئيسي) ٦٠

المبحث الثاني: الأمن المائي والاستقرار الاقتصادي

- الزيادة السكانية..... ٦٣
- مشكلة الأمن المائي (طبيعة وحجم المشكلة –نقص المياه ندرة المياه – الضغوطات الناجمة عن ٦٦

نقص المياه – ندرة المياه والأمن الغذائي –سبل تعزيز الأمن المائي) ٦٦

- الأمن المائي المصري.....
- جغرافيـــــــــــــــة نهـــــــــــــــر النيـــــــــــــــل ٦٧

..... ٧٠

- الخلاصـــة..... ٧١

..... ٧٧

الفصل الثالث:تطور و آثار مشروعات ضبط النيل ٧٩

المبحث الأول: تطور مشروعات ضبط النيل

- مقدمة..... ٨٠

٨١

- اتجاهات الماضي للاستفادة بمياه النيل ٨٧
- ماهية مشروعات ضبط النيل (قناطر – خزانات – سدود) ٨٨
- طبيعة نهر النيل والحاجة إلى التخزين المستمر ٩١

المبحث الثاني: القيمة المضافة والتوسع في مشروعات ضبط النيل ٩١

- فكرة إنشاء القناطر..... ٩٤
- عرض لأهم القناطر الكبرى في مصر(قناطر إسنا القديمة – قناطر إسنا الجديدة – قناطر نجع حمادي القديمة – قناطر أسيوط–قناطر فم ترعة الإبراهيمية – قناطر أسيوط بعد التعديل – قناطر الدلتا القديمة والجديدة)..... ١٠٠
- القيمة المضافة للقناطر..... ١٠١
- التوسع الزراعي إحدى أهم عوائد القناطر(الصادرات الزراعية – الإنتاج الكمي – مقومات الاستثمار الزراعي) ١٠٣
- الآثار الاقتصادية البيئية لمشروعات القناطر وإجراءات تخفيف الأثر..... ١٠٨
- الخلاصة..... ١١٠

الفصل الرابع: قناطر نجع حمادي الجديدة وآثارها الاقتصادية البيئية (الدراسة التطبيقية).

المبحث الأول : مشروع قناطر نجع حمادي الجديدة

- مقدمة..... ١١١
- رؤية عن مشروع قناطر نجع حمادي الجديدة ١١٢
- الأسباب التي أدت إلى التفكير في إ نشاء القناطر الجديدة ١١٣
- محافظة قنا (التقسيم الإداري – الموقع – السطح – المناخ – المساحة، السكان – أهم المعالم السياحية – الطرق الإقليمية ومحاور الاتصال)..... ١١٥
- قناطر نجع حمادي القديمة..... ١١٧
- قناطر نجع حمادي الجديدة..... ١٢٢

المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لموقع القناطر

- البيئة الطبيعية (التربة– المياه السطحية – نوعية المياه–المياه الجوفية السطحية –نوعية المياه الجوفية) ١٢٨
- بيئة الكائنات الحية (النباتات في المنطقة الواقعة بين القناطر القديمة والقناطر الجديدة – المنطقة الأمامية لمجرى الفيضان القديم بجوار القناطر الجديدة – النهر الرئيسي– الترع–النباتات العائمة– النباتات المائية) ١٣٥
- البيئة المائية ١٣٦
- البيئة البرية ١٣٦